

حاجة الدرس العقدي إلى إعمال النظر النقدي

الدكتور عبد الصمد بوذياب

دكتوراه في العقيدة والفكر - المغرب

ملخص البحث

إن واقع الدرس العقدي وما يعرفه من خلاف كلامي، وما يتبادله منتسبوا المذاهب العقدية من تهم التفسير والتبديع بل والتكفير في أكثر الأحيان، يقتضي الاستعجال في إعمال النظر النقدي في كثير مما كتب ويكتب في العقيدة وعلم الكلام، واقتراح بدائل منهجية ومضمونية جديدة تتجاوز ما يعتري الدرس العقدي من الجمود الظاهري والتفسير الحرفي للنصوص العقدية وكثرة التجزيء والتفريع لمسائل العقيدة وعلم الكلام.

وذلك بمراعاة مقاصد الله في أحكام العقيدة، ومراعاة مقاصد المكلفين في فهم النصوص العقدية، والعمل على تقعيد علم العقيدة والتمييز بين الكلي والجزئي، وبين العقيدة وتاريخ علم العقيدة، وبين العقيدة واجتهادات العلماء في الدراسات العقيدة.

الكلمات المفتاحية: العقيدة - النقد - الخلاف - المقاصد - التقعيد.

Summary:

The reality of the doctrinal lesson and what is known from the rhetoric, and the exchange of members of the doctrinal doctrines on charges of cleavage and innovation and atonement more often, requires urgency in the implementation of critical consideration in many of what was written and will written in the doctrine and theology, and to objective new methodological and substantive alternatives beyond what is experienced in the lesson Nodal apparent inertia and literal

interpretation of nodal texts and frequent fragmentation and branching of matters of doctrine and speech science.

By taking into account Objectives of God in the provisions of the faith, and taking into account the Objectives of those charged with understanding the doctrinal texts, and work to restrain the science of doctrine and the distinction between the macro and partial, and between doctrine and the history of doctrine, and between the doctrine and the jurisprudence of scientists in the doctrine studies.

Keywords:

Creed, Criticism, Disagreement, Objectives, complexity.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فيعد علم العقيدة من علم أصول الدين، وباقي العلوم الشرعية الأخرى من فروعها، والأصل أن يُرجع إليه لتحكيمه في ضبط الخلاف في الجزئيات المتفرعة عنه وجمع شتاتها، غير أن هذا العلم الذي يفترض فيه أن يوحد ويؤلف بين أفئدة المنتسبين إليه؛ أضحي سبباً للاختلاف بين مذاهب الأمة ومكوناتها، ففشى التفسير والتبديع والتكفير، بل والتقتيل - أحياناً - باسم العقيدة والدين.. قديماً وحديثاً، مما يبرز الحاجة الماسة إلى إعمال النظر النقدي في الدرس العقدي، وإعطاء الدراسة النقدية العناية اللازمة لها من الباحثين والمهتمين بالدرس العقدي، وإلا فسيستمر التكفير والتفسير والمفوضي في مناسبات كثيرة إلى الاقتتال المذهبي بين أتباع المذاهب العقدية والمنتسبين إليها، ف"ما أصاب المسلمين ما أصابهم من تخالف ومن تشاجر.. إلا بسبب الاختلافات التي أصابهم في تفهم العقيدة الإسلامية".¹

¹ "نحو وحدة إسلامية" علال الفاسي. ص10. إعداد مؤسسة علال الفاسي مطبعة الدار البيضاء. 1987م

إشكالات البحث

إن الباحث في موضوع العقيدة والمهتم بالدرس العقدي يجد نفسه أمام إشكالات كثيرة تقتضي النظر فيها والإجابة عنها، ومن أهمها:

- ألا يحتاج الدرس العقدي وعلم العقيدة بشكل عام إلى دراسات نقدية عميقة تتناول التمييز بين العقيدة وعلم العقيدة، وبين العقيدة وتاريخ العقيدة وفرقها ومذاهبها..؟ أم أن هذا العلم لا يقبل النقد ولا تحتاج مسأله للمراجعة؟

- أليس للوقوف عند ظواهر النصوص العقديّة ولكثرة التجزيء والتفريع في مسائلها.. أثر في مخرجات الدرس العقدي بين طلاب العقيدة والمنتسبين لمذاهبها؟

- هل ينبغي أن يوجه النقد إلى المنهج الكلامي الفلسفي لتناول العقيدة.. أم إلى المنهج النصيالحرفي.. أم للمنهجين معاً؟ أم أن الإشكال غير ذلك؟

بناء على ما سبق سأحاول- بعون الله تعالى- مقارنة هذا الموضوع والإجابة عن إشكالاته من خلال ثلاثة مباحث:

-المبحث الأول: وسأعرض فيه ما كتب في الموضوع من نقد داخلي وخارجي لعلم العقيدة والكلام وواقع الدرس العقدي بشكل علم.

-المبحث الثاني: وسأناقش فيه ما مدي حاجة الدرس العقدي إلى نقد الجمود الظاهري والتفسير الحرفي.. للنصوص العقديّة والكلامية.

-المبحث الثالث: وسأبين فيه الحاجة الملحة إلى أعمال النظر النقدي في كثرة التجزيء والتفريع لمسائل العقيدة، وضرورة سبك جزئياتها في قواعد كلية جامعة لفروعها.

المبحث الأول: واقع النظر النقدي في الدرس العقدي.

إن من مقاصد الدراسات النقدية لعلم العقيدة وللتراث العقدي والكلامي، الكشف - ككل الدراسات النقدية- عن مواطن العيب والنقص والخطأ.. لا سيما إذا وُجّه النقد للخطأ لا لذات المخطئ، واتسم بالموضوعية وغيرها من الضوابط النقدية المعروفة.

وهنا يحق لنا أن نتساءل هل هذا النوع من الدراسات النقدية موجود في علم العقيدة وفي الدرس العقدي؟ أم غائب ومغيّب؟

وإذا كان موجوداً فهل يمكن تلمسه بوضوح من خلال ما كتب في موضوع العقيدة والكلام؟ ثم على تسليم وجوده فهل اتسم نقد الدرس العقدي بالإيجابية والموضوعية المطلوبة في الدراسات النقدية؟ أم سقط في الشخصنة والغلو والتعصب في الرد والإغراق في المجادلة بغير الحسنى؟

إن البحث عن أجوبة للأسئلة السابقة انطلاقاً مما كتب في الدراسات النقدية عن الدرس العقدي والكلامي المشكل لعلم العقيدة الإسلامية.. يخلص إلى مجموعة من الملاحظات، من أهمها: الملاحظة الأولى: وجود منتج ضخم من الردود والمناظرات والمحاورات والجدل والمحااجة والمناقشة.. مع تفاوت كبير في المنهج والموضوع.¹

الملاحظة الثانية: ذلك المنتج الضخم من الدراسات الكلامية والعقدية المذهبية.. لا ينطبق عليه كلّ المعنى الاصطلاحي للنقد العقدي تمام المطابقة؛ إلا أنه يوحي بأن الدراسات العقدية لا تعرف الركود.

¹ - وخير شاهد على ذلك كتب الفرق والمذاهب ، ومنها:

- "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعري .
- " الفرق بين الفرق " للبغدادى.
- الملل والنحل " للشهرستاني.
- " الفصل في الملل والنحل " لابن حزم
- " تاريخ المذاهب الإسلامية" أبوزهرة .

الملاحظة الثالثة: النقد سنة أهل العلم من كبار علماء العقيدة، وفي مقدمتهم أئمة المذاهب العقديّة كالإمام أبي الحسن الأشعري الذي يقول في معرض نقده عقائد المعتزلة ورده على الجبائي: "ورأيتُ الجبائي ألف في تفسير القرآن كتاباً، أوله على خلاف ما أنزل الله - عز وجل - وما روى في كتابه حرفاً عن أحد المُفسِّرين، ولولا أنه استغوى بكتابه كثيراً من العوام، واستزلّ به عن الحق كثيراً من الطغام، لم يكن للتشاغل به وجه"¹

الملاحظة الرابعة: الدراسات النقدية في الدرس العقدي اتخذت منحنيين اثنين: منحنى خارجي، ومنحنى داخلي.

فبالنسبة للمنحنى الخارجي اتجهت أقلام النقاد فيه صوب العقائد المنحرفة والدخيلة.. كعقائد اليهود والنصارى وغيرهم من الفرق والملل والنحل والفلسفات.. حيث تَوَلَّى - في الغالب - علماء الكلام نقدها والتصدي لتدليس أصحابها، بالاستدلال المنطقي والإلزام العقلي،² مقتبسين ذلك من المنهج القرآني والهدي النبوي في الموضوع.³

¹ - تبين كذب المُفتري لابن عساكر، ص 138. دار الكتاب العربي: بيروت، الطبعة الثالثة. 1404 هـ

² - من المصنفات في هذا المنحنى:

- "الرد على ابن النغيلة" لابن حزم الظاهري .
 - " غاية المقصود في الرد على النصارى و اليهود" للسموأل يحيى بن عباس المغربي
 - " الحسام الممدود في الرد على النصارى و اليهود " لعبد الحق الإسلامي السبتي
 - " الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل " للغزالي.
 - "الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح" لابن تيمية .
 - " شفاء الغليل في بيان ما وقع في التوراة و الإنجيل من التبديل " للجويني .
 - " هداية الحيارى من اليهود و النصارى " لابن القيم الجوزية .
 - " إظهار الحق " لرحمت الله الهندي.
 - "تحقيق ما لله من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة" للبيروني .
- ³ - كما في قوله تعالى: ﴿بَاسْتَفْتِهِمْ أَلَيْسَ أَلْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ أَمْ خَلَفْنَا الْمَلَيْكَةَ إِنشَاءً وَهُمْ شَاهِدُونَ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكِهَمَ لَيَقُولُونَ وَلَدٌ لِلَّهِ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ فَإِن تُكْتَبِكُمْ؛ إِذَا صَدَفِينَا كُنْتُمْ﴾ [الصافات: 149-157].

وما كتب في هذا المنحى من الدراسات النقدية جيد في عمومها، ولا يزال بعضه قابلاً للقياس عليه في زماننا لنقد وتقويم الانحرافات العقدية المعاصرة عند بعض الفرق والمذاهب الراجحة في حاضرتنا، كالتيارات المادية الإلحادية والعلمانية وما يدور في فلكها.

أما المنحى الداخلي فهو - في الغالب - عبارة عن ردود ومناظرات.. بين مذاهب أهل السنة والجماعة؛ لم يتصف ما كتب فيه - في كثير من الأحيان - بصفات النقد العلمي من إخلاص في القول، وسلامة النية، وحسن القصد، والأمانة في الحكم، بذكر ما للمخالف وما عليه، بل طُبع أسلوب كثير من ممارسيه بالسب والشتم والفحش في القول.. وتعدى ذلك - أحياناً - إلى القتل والحرب..¹ حتى صار الحال كما قال الإمام الغزالي رحمه الله عن زمانه: "الحنبلي يكفر الأشعري زاعماً أنه كذب الرسول ﷺ في إثبات الفوق لله تعالى وفي الاستواء على العرش، والأشعري يكفره زاعماً أنه مشبه وكذب الرسول في أنه ليس كمثل شيء، والأشعري يكفر المعتزلي زاعماً أنه كذب الرسول في جواز رؤية الله تعالى وفي إثبات العلم والقدرة والصفات له، والمعتزلي يكفر الأشعري زاعماً أن إثبات الصفات تكثير للقدمات وتكذيب للرسول في التوحيد".²

¹ ينظر: في هذا السياق: "الإحاطة في أخبار غرناطة" لسان الدين ابن الخطيب. ج 4، ص 45. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، 1424 هـ. و"المعجب في تلخيص أخبار المغرب" عبد الواحد المراكشي. ص 145. شرح وعناية الدكتور صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية بيروت. الطبعة الأولى 1426 هـ/ 2000 م. و"المهدي بن تومرت" عبد المجيد النجار. ص 393-399. و"البداية والنهاية" ابن كثير. ج 15، ص 729. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، 1418 هـ/ 1997 م. و"طبقات الشافعية الكبرى" تاج الدين السبكي. ج 4 ص 235. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الخلو. نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، 1413 هـ. و"وفيات الأعيان" لابن خلكان البرمكي. ج 3 ص 208. "تاريخ ابن خلدون". ج 2. ص 445. أحداث سنة 583 هـ. "ذيل طبقات الحنابلة". عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. ج 2 ص 220. تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان - الرياض. الطبعة: الأولى، 1425 هـ 2005 م.

² "فصل التفرقة بين الاسلام والزندقة". ص 271. ضمن مجموعة رسائل الغزالي. تحقيق: ياسر سليمان أبو شاذي. دار التوفيقية للتراث. القاهرة. 2011 م. بدون طبعة.

وهذا الذي ذكره الإمام الغزالي عن زمانه، لم يسلم منه زماننا أيضاً ولن يسلم، إذ لا يخفى على المتابع للدرس العقدي والخلاف الكلامي ما يتبادله ويتقاذفه المعاصرون من الشتائم وإخراج كل فريق غيره من دائرة أهل السنة والجماعة!!

فمثلاً نجد الشيخ محمد زاهد الكوثري¹ وبعض تلامذته يصفون الحنابلة بالحشوية ويجعلون الماتريدية والأشاعرة وحدهم من أهل السنة،² بالمقابل لا يدخل الأشاعرة والماتريدية عند كثير من أتباع مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - في أهل السنة والجماعة، فبعض أتباع الشيخ ابن عبد الوهاب كسفر الحوالي- مثلاً- لا يدخلون الأشاعرة والماتريدية في مفهوم أهل السنة والجماعة إلا إذا أُستخدم المصطلح مقابلًا للشيعة! أما في غير سياق المقابلة فهم عنده من أهل القبلة فقط!³ وكذلك فعل ناصر عبد الكريم العقل- المنتسب لهذه المدرسة أيضاً - عندما جعل مصطلح أهل السنة والجماعة خاصاً بأهل

¹ - يعد الشيخ محمد زاهد الكوثري (1296 - 1371 هـ) من أبرز علماء الأحناف الماتريدية في العصر الحديث. بدأ مسيرته العلمية والفكرية الدعوية في بلاده تركيا، ثم تنقل مفيداً ومستفيداً بين بلدان عدة، كالشام ومصر التي استقر نهاية الأمر بها، ألف وقدم وعلق على ما يزيد على المائة كتاب، كما درس في عدة جامعات، وترأس كثيراً من الهيئات، وكتبت عنه عشرات المقالات، وعقدت في فكره الندوات والمؤتمرات. عرف الشيخ بانتقاده الشديد والعنيف - أحياناً- للمدرسة "السلفية" المعاصرة وأعلامها؛ إذ كان يرى أن إشكالات العالم الإسلامي في العصر الحديث، سببها ظهور بدعة التجسيم في العقيدة عند هذه المدرسة وإسرافها في طبع مؤلفات بعيدة عن العقيدة الإسلامية الصافية، وأيضاً ظهور دعاوى اللامذهبية من رحم هذه المدرسة وأن اللامذهبية قد تؤدي إلى اللادينية، وإلى التطاول على العلماء وأئمة المذاهب من فقهاء ومحدثين ومفسرين وغيرهم.. وللزيد من الاطلاع على توجه الشيخ ومنهجه العقدي ينظر كتاب: "مقالات الكوثري" فهو من أهم المؤلفات التي تبدو فيها شخصيته العلمية ومنهجه العقدي، والكتاب عبارة عن مقالاته التي كتبها للمجلات العلمية بمصر، وجمعت بعد وفاته في كتاب واحد على يد تلميذه أحمد خيرى.

² - ينظر: "تبيين كذب المفتري" لابن عساكر، هامش ص 319. طبعة الشيخ الكوثري.

³ - ينظر: "منهج الأشاعرة في العقيدة" سفر الحوالي. ص 16. ومن هذا - أيضاً - قول الشيخ الألباني رحمه الله عن ابن الحاج صاحب المدخل: "وهذا الرجل مع فضله وكون كتابه المذكور - يقصد المدخل - مرجعاً حسناً لمعرفة البدع فإنه في نفسه مخرف لا يعتمد عليه في التوحيد والعقيدة". (حجة النبي ص 138 هامش 3.178).

الحديث، لأنهم في-نظره- وحدهم الذين على نهج رسول الله -عليه الصلاة والسلام- وأصحابه، أما غيرهم فلا!¹

فإذا كان النقد الخارجي قام بأدوار تحصينية لعقيدة المسلمين؛ فإن النقد الداخلي -بالمواصفات السالفة الذكر- كانت له نتائج فيها كثير من سوء على وحدة الأمة وتماسك مكوناتها، فرغم كل ما كتب في العقيدة وما دون حولها؛ إلا أن التكفير مستمر والتفسيق متصاعد...ومن يغشى المواقع الالكترونية والصفحات الاجتماعية يدرك بيسر وسهولة أن هذه الاتهامات لا تزال إلى اليوم متبادلة بين المنتسبين للأشعرية والصوفية والحنبلية "السلفية"، بل ذلك موجود حتى بين أتباع المذهب الواحد، كما هو الحال مع الاتجاه المدخلي وغيره من أتباع المذهب الحنبلي "السلفي".

ذلك ما يستدعي الاستعجال في إعادة قراءة ما كتب في علم العقيدة قراءة نقدية جديدة، واقتراح بدائل منهجية وتصنيفية ومضمونية في الدرس العقدي، لتجاوز الخلل والحد من الآثار السلبية للخلاف. وهذا ما أقترحه في المحورين الثاني والثالث بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني: حاجة الدرس العقدي إلى نقد الجمود الظاهري والتفسير الحرفي للنصوص.

إن المطلع على ما كتب ويكتب في الدراسات المقاصدية، يلحظ بجلاء أن ما كتب عن مقاصد أحكام فروع الدين (الفقه) ومقاصد المكلف، أضخى معتبراً في الأحكام الشرعية وفي ردم الهوة أو جزء منها - على الأقل - بين أتباع المذاهب الفقهية، وفي التقليل من النقد الموجه للخلاف الفقهي. غير أن ذلك النظر المقاصدي للنص الشرعي لم يوظف في مراعاة أحكام أصول الدين (العقيدة) وفي مراعاة مقاصد المكلف في العقيدة، لتجاوز إشكالات الدرس العقدي والخلاف المذهبي والكلامي،

¹ - مجمل أصول أهل السنة في العقيدة، ناصر العقل، ص 6. ط 1، الجزائر. دار ابن تيمية. د ت.

فاستمر الجمود على ظواهر النصوص، واستمر تغييب مقاصد المعتقّد، واستمرت معه مخرجات علم العقيدة والكلام من تكفير وتفسيق وتبديع.. ومحاكمة المخالفين بلوازم قولهم لا بما قصده العقديّون من كلامهم!!
 علما أن أدلة النظر المقاصدي ومشروعية أعماله، موجودة في العقيدة كما في الشريعة، سواء تعلق النظر بتعليل أفعال الله تعالى، أو بمراعاة مقاصد الكلف، أو بإعمال القواعد المقاصدية في الخلافات العقدية، كما سيظهر إن شاء الله تعالى في النقاط الموالية:

أولاً: التعليل المقاصدي في الدرس العقدي.

إذا كان التعليل المقاصدي معتبر في الدرس الفقهي وفي تدبير الخلافات الفقهية والاختيارات المذهبية لمنتسبي المذاهب الفقهية؛ فإن التعليل العقدي - وإن كان لا خلاف فيه أيضاً عند التحقيق - لا يزال غير مفعّل في مسائل الدرس العقدي الخلافية، مما يوقع في إشكالات كلامية عدة، يلزم العمل على تجاوزها بجعلها محل نقد ومراجعة من قبل الدارسين لعلم الكلام وعلم العقيدة ومذاهبها وتاريخها.. لا سيما وأن أغلب المذاهب العقدية الإسلامية لا تتعارض أصولها والقول بتعليل أفعال الله تعالى.

فذهب الماتريدية كلام إمامهم واضح في الموضوع،¹ إذ يرى أبو منصور - رحمه الله تعالى - أن: "من عرف الله حق المعرفة وعلم غناه وسلطانه ثم قدرته وملكه في أن له الخلق والأمر، عرف أن فعله لا يجوز أن يخرج عن الحكمة".²

ويوافق الماتريدية في ذلك الحنابلة الذين يرون - كما عند ابن القيم رحمه الله - أن "تعليل أفعال الله تعالى بالغايات المطلوبة، والحكم الحميدة، أمرٌ يقتضيه إثبات كمال الرب تعالى، وجلاله، وحكمته، وعدله،

¹ - هذه المسألة من المسائل الإثني عشر التي يختلف فيها الماتريدون عن الأشاعرة، ينظر: "نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد". الشيخ زادة. ص 27 المطبعة الأدبية بمصر. الطبعة الأولى 1317 هـ. وكتاب "مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية" الدكتور "طه خالد محمد عراب السيد علي السامرائي" ونشرته دار الكتب العلمية في طبعته الأولى 1427 هـ/2006 م.

² - "كتاب التوحيد". الماتريدي. ص 296. تحقيق: بكر طوبال أوغلي ومحمد آروشي. دارصادر بيروت. ومكتبة الإرشاد استنبول. بدون تاريخ.

ورحمته، وقدرته، وإحسانه، وحمده، ومجده، وحقائق أسمائه الحسنی¹، والأمر نفسه يراه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى².

أما الأشاعرة وإن اشتهر عنهم القول بعدم التعليل³؛ إلا أن دافعهم لذلك هو نفي الغرض عن الله تعالى لا نفي العلة مطلقاً، إذ "لما أنكروا - كما يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور- وجوب فعل الصالح والأصلح، أورد عليهم المعتزلة أو قدروا هم في أنفسهم أن يردّ عليهم أن الله تعالى لا يفعل شيئاً إلا لغرض وحكمة ولا تكون الأغراض إلا المصالح، فالتزموا أن أفعال الله تعالى لا تناط بالأغراض ولا يعبر عنها بالعلل، وينبئ عن هذا أنهم لما ذكروا هذه المسألة ذكروا في أدلتهم الإحسان للغير ورعي المصلحة. وهنالك سبب آخر لفرض المسألة وهو التنزه عن وصف أفعال الله تعالى بما يوهم المنفعة له أو لغيره"⁴.

وعلق الشيخ ابن عاشور- رحمه الله - على السبب الأخير قائلاً: "وكلاهما باطل؛ لأنه لا ينتفع بأفعاله، ولأن الغير قد لا يكون فعل الله بالنسبة إليه منفعة"⁵.

فالشيخ ابن عاشور- المقاصدي - لم تمنعه أشعريته من نقد ما قاله الأشاعرة من نفي العلة عن أفعال الله تعالى وتغيب النظر المقاصدي في أحكام العقيدة، وهو ما نجده أيضاً عند غيره من علماء الأشاعرة الذين اشتهروا بالنظر المقاصدي، كالإمام الشاطبي⁶، والشيخ البوطي⁷، والشيخ شلي⁸ وغيرهم من الذين

¹ - "شفاء العليل". لابن القيم.. ص204. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. دار المعرفة، بيروت، لبنان. الطبعة: 1398هـ/1978م.

² - نفسه ص 146.

³ - ينظر مثلاً "نهاية الإقدام في علم الكلام" الشهرستاني. ص390. تحرير وتصحيح ألفريد جيوم. مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى 1430هـ/2009م.

⁴ - "التحرير والتنوير" الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. ج1. ص381. الدار التونسية للنشر - تونس. 1984 هـ.

⁵ - المرجع السابق نفسه ج1. ص381.

⁶ - المرجع السابق نفسه. ج1. ص380.

⁷ - ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية" الشيخ البوطي، ص 97، مؤسسة الرسالة، بدون.

⁸ - "تعليل الاحكام". الشيخ مصطفى شلي. ص108. مطبعة الأزهر. 1947م.

يرون أن "المصلحة إما أن تكون راجعة إلى الله تعالى أو إلى العباد، ورجوعها إلى الله محال، لأنه غني ويستحيل عود المصالح إليه حسبما تبين في علم الكلام، فلم يبق إلا رجوعها إلى العباد.. وثبتت لهم حظوظهم تفضلاً من الله تعالى على ما يقوله المحققون، أو وجوباً على ما يزعمه المعتزلة، وإذا ثبت هذا من مقاصد الشارع حقاً، كان ما ينافيه باطلاً".¹

فتبين أن أصل التعليل المقاصدي بالحكم والمصالح العائدة إلى الخلق، موجود في العقيدة كما في الشريعة، غير أنه فعل في الشريعة دون العقيدة!!

لذلك فإن الدراسات النقدية في علم العقيدة ينبغي أن تتوجه إلى إعادة كتابة وصياغة الدرس العقدي وفق النظر المقاصدي وتفعيل أفعال الله تعالى، والابتعاد عن التشبث بظواهر النصوص والجمود على الحرفية؛ لتجاوز آثار الخلاف.

فالتعامل مع نصوص العقيدة بعيداً عن المقاصد يجعل "من حقائق الإيمان جدلاً فارغاً أو خرافات لا تنتج إلا إنساناً مشوشاً مملوءاً بالانحرافات"،² مما يتسبب في التشرذم والتنازع والتخاصم وادعاء كل فريق أن رأيه صواب لا يحتمل الخطأ ورأي غيره خطأ لا يحتمل الصواب، وتصنيف المختلفين وتوزيعهم على فرق ضالة متعددة..

ثانياً: مراعاة مقاصد المكلف في العقيدة.

إذا أثبتنا أن أعمال التعليل المقاصدي ضروري في أفعال الله كما في أحكامه، وأثبتنا أن المذاهب العقدية السنية لا تخالف - على التحقيق - في ذلك؛ أمكننا أن نرتب على ذلك مشروعية اعتبار مقاصد المكلف أيضاً، لأن إهماله في العقيدة هو سبب توجيه تهم التشبيه والتعطيل.. لأناس لم يقصدوها بل وصرحوا باعتقادهم خلافها³!!

¹ - "الموافقات". الشاطبي. ص 320 - 321. بتصرف بسيط

² - المرجع السابق. ص 138.

³ - للزيد: ينظر كتاب "تنزيه ذوي الولاية والعرفان عن عقائد أهل الزيغ والخذلان" للإمام المسناوي، بتحقيقي. دار الفتح الأردن 2019م.

لذلك؛ فغياب مراعاة مقاصد المكلف في العقيدة غير مبرر، لا سيما وأن أدلة اعتبار مقاصد المكلف في القرآن والسنة كثيرة منها:

- جواز التلفظ بالكفر في حالات الإكراه، كما في قوله ﷺ: «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ شَرِّ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» [سورة النحل. 106] فالآية صريحة في أن ظاهر الألفاظ العقدية غير معتبر، وأن المراعى هو قصد المكلف من قوله لا ظاهر كلامه، وأن "التلفظ بكلمة الكفر تباح بالإكراه".¹

- حديث «إنما الأعمال بالنيات»². فالنية معتبرة في الكلام، و"الكلام من جملة الأعمال التي يعملها الإنسان ويؤخذ بها، ويعتبر قصده فيها، وأن حكمه يختلف باختلاف قصده من هذا القول أو هذا العمل"³.

فبالإضافة إلى الأدلة المذكورة ؛ فإن إدراج مقصد المكلف ضمن علم العقيدة ومباحثها ؛ سيقى الدرس العقدي كثيرا التكفير والتفسيق والتبديع.. الذي قرأنا عنه ورأيناه ونراه بين أتباع المذاهب والفرق الإسلامية المختلفة قديماً وحديثاً.

فلو روعي مقصد المكلف في العقيدة لما وجد مؤسسوا دولة "الموحدين" في الغرب الإسلامي - مثلا - ذريعة للخروج على دولة "المرابطين" حيث حاكموا أهلها بما لم يعتقدوا وألزمهم غير ما قصدوا!!⁴

¹ - "شجرة الأحوال والمعارف" العز بن عبد السلام. ص 454.

² - صحيح البخاري. باب بدء الوحي. كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ رقم الحديث: 01.

³ - "مقاصد الشريعة عند المالكية". محمد قاسم المنسي. بحث منشور من طرف مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. مركز مقاصد الشريعة الإسلامية. ضمن مجموعة بحوث بعنوان: "مقاصد الشريعة الإسلامية في المذاهب الإسلامية" الطبعة الأولى 1433هـ / 2012م. ص 85- 104 .

⁴ - "دولة المرابطين" هي دولة إسلامية سنية إصلاحية امتد حكمها من شمال إفريقيا وجنوب الصحراء شرقا إلى بلاد المغرب الأقصى والأندلس غربا، ظهرت الدولة على يد علماء المنطقة كأبي عمران الفاسي وعبد الله بن ياسين وغيرهما من الذين هالهم ما غرق فيه الناس من بدع وخرافات، وبزوغ جديد لنزعات الوثنية والسحر والتنجيم.. كما هو الحال مع "البورغواطيين" الذين استشهد الشيخ عبد الله بن ياسين في المواجهة العسكرية معهم، كما كانت الأندلس - أيضا - على =

ولو روعي مقصد المكلف لما كانت - أيضا - هذه التُّهم التي نراها للأشاعة بالتعطيل.. وللخبايلة بالتجسيم.. وما يترتب عن ذلك من تبعات التكفير والتفسيق والتبديع.. المتبادل.

ثالثاً: القواعد المقاصدية العقدية.

إعمال القواعد المقاصدية وتحكيمها في الاختلاف في أحكام الشريعة مسلم به بين المختصين، لا سيما قاعدة "الذرائع" فتحاً وسدّاً، غير أن هذه القاعدة ورغم وجود أدلتها في علم العقيدة بكثرة؛ إلا أنها لم تحض هي ولا غيرها من القواعد المقاصدية بالعناية والإعمال بين المشتغلين بالدرس العقدي، علماً أن الإسلام كما يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - قد أحاط إصلاح العقيدة ودوام صلاحها "بسد ذرائع الشرك واجتثاث عروقه، ولذلك نهى عن اتخاذ التماثيل في البيوت، وأكد النهي عن اتخاذ القبور مساجد"¹.

ومن الأدلة الدالة على اعتبار قاعدة الذرائع - مثلاً - في علم العقيدة :

1. الحديث الذي روي عن عمر بن الخطاب مع أبي هريرة رضي الله عنهما، وفيه أن عمر رضي الله عنه قال: "يا رسول الله بأبي أنت وأمي، أبعثت أبا هريرة بنعليك من لقي يشهد ألا إله إلا الله مستيقناً به قلبه بشره بالجنة؟ قال : نعم ، قال: فلا تفعل؛ فإني أخشى أن يتكل الناس عليها فخلهم يعملون، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فخلهم"².

وشك سقوط مبكر بسبب زحف الائتلاف القشتالي الصليبي، فواجههم أمير دولة المرابطين يوسف بن تاشفين (ت 500هـ) في معركة الزلاقة الشهيرة وقضى عليهم وأعاد الاستقرار والازدهار للأندلس واستمرت الفتوحات في التوسع.. غير أن ما سموب "الموحدين" أسقطوا الدولة سنة 541هـ بزعامة بدأها المهدي - من المهدوية - بن تومرت (ت 524 هـ) وأكملها تليذه عبد المؤمن بن علي الكومي، فأريقَت الدماء وخربت البلدان.. بدعوى أن " دولة المرابطين" وقادتها ليسو موحدين ومشبهة ومجسمة.. وكل ذلك بناء على ما فهمه "الموحدون" لا على ما قصده "المرابطون"! للزيد ينظر: "الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى" خالد الناصري ج.1، ص 197.

¹ - "أصول النظام الاجتماعي". الشيخ الطاهر بن عاشور. ص 49 - 50.

² - "الموافقات". الشاطبي. ج.5، ص 290.

2. النهي عن المبالغة المفرطة في إطراء رسول الله صلى الله عليه وسلم. كقوله ﷺ: "لَا تُطْرُونِي، كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ".¹

3. منع الحلف بغير الله سداً لذريعة الشرك. كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِقًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ".² وفي رواية أخرى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: " لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".³

الخلاصة أن ما ينطبق على فروع الدين (علم الشريعة) في قاعدة الذرائع فتحاً وسداً ينطبق -أيضاً- على أصول الدين (علم العقيدة)، لكن غاب تفعيلها في علم العقيدة، مما يدعو للاستغراب والتساؤل عن سبب ذلك التغييب والإهمال للقاعدة ومثيلاتها في الدرس العقدي مع وجود الداعي وقيام المقتضي!!؟ إن تفعيل القواعد المقاصدية كقاعدة الذريعة ومراعاة المآل.. في علم العقيدة، سيقى الدرس العقدي كثيراً من آثار الخلاف في المسائل العقدية، فما يُتناقل قديماً وحديثاً بين المؤولين والمفوضين من تبادل تهم التعطيل والتجسيم مثلاً؛ يكفي فيه تفعيل قاعدة الذريعة، فلا يؤول إلا إذا خيف الوقوع في ذريعة التشبيه والتجسيم، ويفوز إذا أمنت الذريعة.

ومن ذلك أيضاً آثار الخلاف حول مسألة زيارة الأضرحة والتوسل بأصحابها.. فالمانعون ذريعتهم الخوف من الوقوع في الشرك.. والمجيزون يرون أن ذلك غير موجود عندهم، والتعليل نفسه يقال أيضاً عن بقية المواضيع المشككة كمسائل التشبه بالكفار في اللباس والعادات والتقاليد..

¹ - البخاري. باب قول الله ﷻ: ﴿مَرْيَمُ أَكْتَظَبِ وَادْكُرْ﴾ [سورة مريم الآية: 15] . رقم الحديث 3445.

² - صحيح مسلم. كتاب الإيمان. باب الحلف بغير الله. رقم الحديث: (1646)

³ - المصدر السابق نفسه.

فهذه الأمور التي شغلت وتشغل مساحات واسعة من الخلاف العقدي لو أعملت فيها القواعد المقاصدية لأمكن حسمها أو تدبير الخلاف الناتج عنها على الأقل، إلا أن غياب ذلك جعل الخلاف وآثاره مستمرة وباقية.. ولا حول ولا قوة إلا بالله!

المبحث الثالث: حاجة الدرس العقدي إلى إعمال النظر النقدي في

كثرة التجزيء والتفريع المذهبي.

لم نخل الكتابات العقدية قديماً وحديثاً - في الغالب - من أن تصبغ بإحدى الصبغتين حسب الانتماء المذهبي للمؤلفين: صبغة فلسفية مشوشة متقدمة أضحى جل مباحثها تاريخية، وصبغة حرفية مغرقة في التفريع والتجزيء لا يميز فيها بين القطعي والظني وبين الكلي والجزئي.. مما يجعل الحاجة ماسة إلى جمع ما كثر تفريعه، وتقعيد ما عوم موضوعه.

إن غياب التعقيد في علم العقيدة يبعث - فعلاً - على الاستغراب كما يقول الدكتور حسن الشافعي،¹ فرغم أن المتكلمين "يعتبرون علمهم رئيس العلوم الشرعية أو العلم الأعلى بينها، الذي تستمد منه سائر العلوم أسسها ومسلّماتها، وتحيل إليه عقدها ومشكلاتها"،² إلا أنه العلم الذي يخلوا من التعقيد، مقارنة مع باقي العلوم الشرعية الأخرى كالفقه والأصول والأصول.. بل حتى التصوف وضع له الشيخ زروق - رحمه الله - قواعد كما في كتابه "قواعد التصوف" المشهور.

فرغم أن القواعد العقدية موجودة في كل المصادر الشرعية، ابتداء بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وتفسير القرآن الكريم، مروراً بالمؤلفات العقدية والكلامية، والأصولية، وكتب التفاسير، وانتهاءً بكتب التصوف وغيرها، إلا أنه لا توجد لحد الآن - حسب علمي - مؤلفات في قواعد العقيدة، مما يلزم العناية بهذا الباب الهام من علم العقيدة، وتدارك البحث فيه لجمع شتات مسائل الدرس العقدي ومتفرقاته، وللتمييز بين كلياته وجزئياته..

¹ "المدخل إلى دراسة علم الكلام". حسن الشافعي. ص 134. الطبعة الثانية. مكتبة وهبة بالقاهرة سنة 1991م، وينظر له

أيضاً: بحث "نحو علم للقواعد الاعتقادية" مجلة المسلم المعاصر. العدد 107. السنة 2002م.

² المرجع السابق ص، 134.

والمقصود بالتقعيد هنا المعنى الاصطلاحي للقاعدة والتقعيد.. على غرار التقعيد الفقهي والأصولي.. أما ما عنون به الإمام الغزالي - رحمه الله - كتابه "قواعد العقائد" فهو ليس من التقعيد الاصطلاحي الذي نتحدث عنه؛ لأن مباحث الكتاب لا تختلف عن مباحث باقي كتب العقيدة الأخرى. وهذه بعض النماذج المقترحة للتقعيد العقدي مرتبة - حسب المصادر المذكورة آنفا- لاسئناس المشتغلين بالدرس العقدي بها والبناء عليها..

فمن القواعد العقدية التي يمكن اقتباسها واستنباطها من القرآن الكريم:

- ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾. [الأنعام، 166]

- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. [الشورى: 09]

- "كل صاحب كبيرة في مشيئة الله".¹

ومن القواعد التي يمكن استنباطها واستخراجها من السنة النبوية:

- "من قال لا إله إلا الله دخل الجنة"²

- "الأقوال بمقاصدها"³

ومن القواعد التي يمكن استقراؤها واقتباسها من مصادر التفسير - تفسير القرطبي مثلاً:-

- "الإيمان يزيد وينقص".⁴

- "لا يجوز أن يطلق على الله تعالى من الأسماء والصفات إلا ما أطلقه هو على نفسه أو نبيه عليه

الصلاة والسلام أو جماعة المسلمين وإن كان في اللغة محتملاً جائزاً".⁵

¹ - أصل القاعدة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْيِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 47]

² - أصل القاعدة حديث: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ» رواه مسلم. كتاب الإيمان. باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، ومن مات مشركاً دخل النار. رقم: (93).

³ - أصل القاعدة حديث "إنما الأعمال بالنيات" المشهور، والأقوال معدودة في العقيدة من ضمن الأعمال.

⁴ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي. ج 04 ص 280. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دارالكتب المصرية - القاهرة. الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.

⁵ - المرجع السابق. ج 01 ص 326.

- "لا يجوز الحلف إلا باسم من أسماء الله أو صفة من صفاته".¹
- "لا يجب على الله شيء عقلاً وشرعاً".²
- "الأحكام لا تثبت إلا بالشرع".³
- "الأنبياء معصومون".⁴

فجمع هذه القواعد ومثيلاتها والعناية بها دراسة وتنظيراً وتطبيقاً.. وتصنيفها إلى قواعد كلية ضرورية، وقواعد جزئية وفرعية، والتمييز بينها فيما يتعلق بالإلهيات والنبوت.. كفيل بجمع شتات المسائل وتقنينها.. والتقليل من الخلافات بالاحتكام في الجزئيات إلى القواعد الكلية المرتبطة بها، كما هو الحال في بقية العلوم الأخرى من فقه وأصول..

الخاتمة

إن الناظر في المخرجات الحالية لعلم العقيدة والكلام، والمطلع على ما يتبادله العقديون - قديماً وحديثاً - من تهم التفسيق والتبديع.. التي تؤول في كثير من الأحيان إلى التكفير والاقتتال؛ يدرك بجلاء حاجة الدرس العقدي إلى ضرورة إعمال النظر النقدي، والعمل على الحد من آثار الخلافات العقدية أو التقليل منها على الأقل.

لذلك وجب تضافر جهود الباحثين والدارسين.. ومسارعتهم إلى القيام بمراجعة نقدية عميقة لعلم العقيدة والكلام تروم ما يلي:

- التمييز بين العقيدة وعلم العقيدة، وبين العقيدة وتاريخ المذاهب العقدية.
- جمع شتاتها جزئيات العقيدة ونظم مسائلها في قواعد كلية قطعية تندرج تحتها جميع جزئياتها.

¹ - المرجع السابق. ج 10 ص 41.

² - الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. ج 10 ص 231.

³ - المرجع السابق. ج 15 ص 96.

⁴ - المرجع السابق. ج 06 ص 123.

- استحضار قصد الشارع في فهم وتفهم نصوص العقيدة والتمييز بين ما قصده الله وبين ما يفهم تعسفًا من ظواهر تلك النصوص.

- التمييز بين مقاصد المكلفين من منتسبي المذاهب العقدية، وبين ما ألزموا به من لوازم يصرحون هم بخلافها..

هذه الخطوات كفيلة - إن شاء الله - بالإبقاء على علم العقيدة مصدرًا لوحدة الأمة وقوة مكوناتها، لا سببا من أسباب الخصومة والنزاع بينها، والله تعالى أعلى وأعلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

المصادر والمراجع

1. الاجتهاد الذرائعي في المذهب المالكي وأثره في الفقه الإسلامي قديما وحديثا، د. محمد الفقير التسماني. منشورات الرابطة المحمدية للعلماء مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث. الطبعة الأولى 1431هـ 2010م.
2. الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين ابن الخطيب. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة: الأولى، 1424 هـ.
3. الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري الدرعي الجعفري السلاوي تحقيق: جعفر الناصري/ محمد الناصري. دار الكتاب - الدار البيضاء. 1418 هـ 1997م
4. أصول النظام الاجتماعي في الإسلام. للطاهر بن عاشور. الشركة التونسية للنشر / المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. الطبعة: الثانية بدون تاريخ.
5. إعلام الموقعين، ابن القيم الجوزية. تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم. دار الكتب العلمية - بيروت. الطبعة: الأولى، 1411هـ 1991م
6. البداية والنهاية، ابن كثير. تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الطبعة: الأولى، 1418هـ 1997م.
7. تاريخ ابن خلدون، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت. الطبعة: الثانية، 1408هـ 1988م.

8. تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري؛ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي: بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.
9. التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر - تونس. سنة النشر: 1984 هـ.
10. تعليل الاحكام، الشيخ مصطفى شليبي. مطبعة الأزهر. 1947م.
11. تفسير الرازي، (مفاتيح الغيب) دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الثالثة: 1420 هـ.
12. التقرير والتحبير، أبو عبد الله بن الموقت. دار الكتب العلمية. الطبعة: الثانية، 1403هـ-1983م.
13. الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش دار الكتب المصرية - القاهرة. الطبعة: الثانية، 1384هـ-1964م.
14. الجواب المشكور عن السؤال المنظور، إبراهيم بن حسن الكوراني، مخطوط بالخرزانة الوطنية. 474. ضمن مجموع.
15. ذيل طبقات الحنابلة، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان - الرياض. الطبعة: الأولى، 1425هـ-2005م.
16. شجرة الأحوال والمعارف، العز بن عبد السلام. دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، تحقيق إياد خالد الطباع، الطبعة الثانية 1421 هـ 2000م
17. شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين التفتزاني. مكتبة صبيح بمصر. بدون طبعة وبدون تاريخ.
18. شفاء العليل، ابن القيم. في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.. تحقيق: دار المعرفة، بيروت، لبنان. 1398هـ-1978م.
19. الشهرستاني. تحرير وتصحيح ألفريد جيوم. مكتبة الثقافة الدينية. الطبعة الأولى 1430 هـ 2009م.
20. صحيح البخاري تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، 1422هـ.
21. صحيح مسلم محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي- بيروت

22. ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بدون.
23. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي. تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، 1413هـ.
24. عقيدة الحضرمي، أبو بكر المرادي الحضرمي. تحقيق جمال علال البختي. منشورات الرابطة المحمدية للعلماء. مركز أبي الحسن الأشعري - تطوان. طبع وتوزيع دار الأمان . الرباط. الطبعة الأولى. 1433 هـ 2012م.
25. فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة، ضمن مجموعة رسائل الغزالي. تحقيق: ياسر سليمان أبو شاذي. دار التوفيقية للتراث. القاهرة. 2011م. بدون طبعة.
26. القواعد الصغرى، العز بن عبد السلام. تحقيق إياد خالد الطباع دار الفكر لبنان ودار الفكر دمشق. الطبعة الثالثة 1430 هـ 2009م.
27. كتاب التوحيد، الإمام الماتريدي. تحقيق: بكر طوبال أوغلي ومحمد آروشي. دارصادر بيروت. ومكتبة الإرشاد استنبول. بدون تاريخ.
28. مجلة " المنهاج ". العدد 63 السنة السادسة عشرة 1432 هـ 2011م.
29. مجلة المسلم المعاصر. العدد 107. السنة 2002م.
30. المدخل إلى دراسة علم الكلام، حسن الشافعي. الطبعة الثانية. مكتبة وهبة، القاهرة سنة 1991م.
31. مسائل الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية، طه خالد محمد عراب السيد علي السامرائي، دار الكتب العلمية في طبعته الأولى 1427هـ 2006م.
32. مسند الإمام أحمد . شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى.
33. المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبد الواحد المراكشي. شرح وعناية الدكتور صلاح الدين الهواري. المكتبة العصرية بيروت. الطبعة الأولى 1426هـ 2000م.

34. المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، تحقيق: عبد الهادي التازي. منشورات وزارات الأوقاف المغربية والشؤون الإسلامية. المملكة. مطبعة الكرامة - الرباط. الطبعة الأولى 1426هـ 2015م.
35. مقاصد الشريعة عند المالكية، محمد قاسم المنسي. بحث منشور من طرف مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. مركز مقاصد الشريعة الإسلامية. ضمن مجموعة بحوث بعنوان: "مقاصد الشريعة الإسلامية في المذاهب الإسلامية" الطبعة الأولى 1433هـ 2012م.
36. المهدي بن تومرت. حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب. عبد المجيد النجار، دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى 1403هـ 1983م.
37. الموافقات، الشاطبي. الطبعة: الثانية. دار الفكر 2009م.
38. نحو وحدة إسلامية، علال الفاسي. إعداد مؤسسة علال الفاسي مطبعة الدار البيضاء. 1987م.
39. نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد". الشيخ زادة. المطبعة الأدبية بمصر. الطبعة الأولى 1317 هـ.
40. نفائس الأصول في شرح المحصول، شهاب الدين القرافي. عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. مكتبة نزار مصطفى الباز. الطبعة الأولى، 1416هـ 1995م.
41. الوافي بالوفيات. صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. دار إحياء التراث - بيروت. 1420هـ 2000م.